



الإمارات والتنافسية العالمية 2017

إدارة الدراسات والسياسات الاقتصادية

الربع الثالث لعام 2017

إعداد الدكتورة / نيفين حسين - خبير إقتصادي

إشراف السيدة / ندى الهاشمي - مدير الإدارة



يعد تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية أحد أهم التقارير العالمية ومرجعاً مهماً للعديد من المؤسسات الدولية في إجراء دراساتها ونشر تقاريرها، كما تعتبره العديد من المؤسسات الأكاديمية مقياساً مهماً لتحديد أفضل الممارسات الدولية، حيث يقيم الدول حسب كفاءتها في إدارة مواردها لتحقيق الازدهار والرفاهية لشعبها.

يقيس التقرير تنافسية الدول عبر أربعة محاور رئيسية وهي الأداء الاقتصادي، الكفاءة الحكومية وفعالية بيئة الأعمال والبنية التحتية، وتدرج ضمن المحاور الأربعة 346 مؤشر فرعي تشمل مختلف الجوانب والعوامل التي تؤثر على هذه المحاور. تعتمد منهجية التقرير على آراء رجال الأعمال (33.3%) وعلى بيانات إحصائية (66.7%) تخدم 346 مؤشر وتم إصدار أول تقرير للكتاب السنوي للتنافسية العالمية في عام 1989.

حققت دولة الامارات العربية المتحدة **المركز الأول إقليمياً والعاشراً عالمياً** ضمن أكثر الدول تنافسية في العالم وذلك وفقاً لتقرير **"الكتاب السنوي للتنافسية العالمية"** لعام 2017 والصادر عن مركز التنافسية العالمي التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية بمدينة لوزان السويسرية.

فلقد تقدمت دولة الإمارات في تقرير عام 2017 بخمس مراتب عن تصنيف عام 2016، حيث تم تصنيفها في **المرتبة العاشرة عالمياً والأولى إقليمياً**، وبذلك تكون الإمارات تقدمت على دول الخليج العربي ومنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا.

وتحليل التقرير ومقارنة نتائج عام 2017 بعام 2016، نجد ان الامارات تقدمت في محور كفاءة قطاع الأعمال من **المرتبة 11 إلى المرتبة الثانية عالمياً**، وفي محور الأداء الاقتصادي من **المرتبة 12 إلى المرتبة الخامسة عالمياً**، وفي محور الكفاءة الحكومية من **المرتبة 7 إلى المرتبة الرابعة عالمياً**.

وعلى مستوى المحاور والمؤشرات لعام 2017، حققت الإمارات أداءً متميزاً في محور الكفاءة الحكومية حيث حققت **المركز الرابع عالمياً** في هذا المحور، كما حققت **المركز الأول عالمياً** في تسعة من مؤشرات الفرعية تحت هذا المحور، من أبرزها مؤشر "مرونة السياسات الحكومية" ومؤشر "جودة القرارات الحكومية" ومؤشر "كفاءة قوانين الإقامة" نأماً في محور الأداء الاقتصادي، فقد حققت الإمارات أعلى قفزة من **المركز 12 العام الماضي إلى المركز الخامس عالمياً لهذا العام**، كما حققت **المركز الأول عالمياً** في ثلاثة



من المؤشرات الفرعية أبرزها **مؤشر "نمو النفقات الاستهلاك الأسري"** والذي قفزت فيه من المرتبة 25 لعام 2016 إلى المركز الأول عالمياً لعام 2017.

أما محور كفاءة الأعمال، فقد حققت الإمارات قفزة نوعية بتقديمها من المركز 11 لعام 2016 إلى المركز الثاني عالمياً. وتقدمت إلى المركز الأول عالمياً في ستة مؤشرات فرعية تابعة لهذا المحور أهمها مؤشر " قلة النزاعات العمالية" ومؤشر "مصدقية المدراء" ومؤشر "استخدام الشركات للبيانات الكبيرة والأدوات التحليلية" ومؤشر "التحول الرقمي في الشركات" ومؤشر "دعم قيم المجتمع للتنافسية"، وبالرغم من التراجع الطفيف بمركزين فقط في محور البنية التحتية إلى المركز 37، والذي يرجع إلى تقدم ملحوظ لبعض الدول المشمولة في التقرير في هذا المحور، إلا أن الدولة حققت المركز الأول عالمياً في خمسة مؤشرات في العام 2017 مقارنة مع مؤشر واحد فقط في العام 2016.

ولقد أظهر تحليل نتائج التقرير لهذا العام ، احتفاظ هونغ كونغ على المركز الأول عالمياً للعام 2017 كما حافظت سويسرا على المركز الثاني وصعدت سنغافورة إلى المركز الثالث ، بينما تراجعت الولايات المتحدة إلى المركز الرابع عالمياً كما احتلت هولندا مكان السويد بالمركز الخامس بينما تراجعت الأخيرة للمركز التاسع.

ولقد انضمت كلاً من لوكسمبورج والإمارات إلى قائمة الدول العشر المتصدرة لتقرير هذا العام مقابل خروج كلاً من النرويج وكندا من القائمة.

وجاءت دولة الإمارات في المركز 10 عالمياً محافظة على مكانتها ضمن أفضل الدول التنافسية في العالم، وتفوقت على دول متقدمة مثل المملكة المتحدة وأستراليا ونيوزيلندا.

أما **«مؤشر التنافسية الرقمية العالمية»** والذي يعتمد على 50 مؤشراً مجمعة في تسعة محاور فرعية، وتتبع ثلاثة محاور رئيسية هي: المعرفة، والتكنولوجيا، والجاهزية للمستقبل، فلقد احتلت الإمارات في هذا التقرير المركز الأول إقليمياً والـ18 عالمياً ضمن أكثر الدول تنافسية في مؤشر التنافسية الرقمي.

وابرزت نتائج **تقرير " التنافسية الرقمية العالمية"** حصول دولة الإمارات على المركز الأول عالمياً في أربعة مؤشرات فرعية، هي: «الأمن السيبراني»، و«كفاءة قوانين الإقامة»، و«استخدام الشركات للبيانات الكبيرة والأدوات التحليلية»، و«قوة الشراكات بين القطاعين الحكومي والخاص».



كما احتلت المركز الثاني عالمياً في ثلاثة مؤشرات فرعية، هي: «توفر الكفاءات الأجنبية الماهرة»، و«التوجهات نحو العولمة»، و«توفر الفرص وتفادي المخاطر».

والمركز الثالث عالمياً في مؤشري «توفر الكفاءات ذات الخبرات الدولية»، و«إدارة المدن».

إن التقدم المتواصل الذي تحرزته الدولة في مؤشرات التنافسية العالمية، يؤكد حرص السياسات الحكومية على رفع تصنيف الإمارات بشكل متميز وبارع، من دون أن تغفل قاعدة ذهبية متعلقة بتعزيز تنافسية البيئة التشريعية التي تحكم عمل العديد من القطاعات الاقتصادية في الدولة، وإعطاء الدور للقطاعين العام والخاص في دعم التنمية الاقتصادية، وتهيئة الظروف الملائمة للقطاع الخاص لكي يضطلع بدوره الرئيسي في توليد الثروة من خلال تحفيز الاستثمار وتوفير الوظائف وتحسين المنتجات، الأمر الذي جعله محفزاً مهماً للنمو الاقتصادي المستدام.

إن حرص القيادة الرشيدة على أن يكون الاقتصاد الإماراتي، تنافسياً وقائماً على المعرفة والابتكار، مكن الدولة من تبوء مركز متقدم ضمن الدول العشر الأكثر تنافسية عالمياً، مما أهلها إلى منافسة الاقتصادات المتقدمة، وفق المعايير العالمية التي تتعلق بالوضع المالي الحكومي، وحسن إدارة الأموال العامة، والثقة بمنانة الاقتصاد، وتحفيز التميز والابتكار، محققة بذلك أفضل النتائج بتصنيفها في المركز الـ35 عالمياً في مؤشر الابتكار العالمي لعام 2017، ومعززة موقعها في الترتيب العام للمؤشر، ضمن قائمة بلدان الفئة العليا الأكثر ابتكاراً.

وبشير تصدر الإمارات للمنطقة في مؤشر الابتكار، إلى حجم التقدم الذي أحرزته في تطوير مؤسساتها، وتحسين بيئتها التنظيمية والتجارية، ودعم وتحفيز رأس المال البشري، والارتقاء بالمؤسسات التعليمية والبحثية، وتطوير البنية التحتية، والاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز عمل القطاعات الاقتصادية كافة.

إن دولة الإمارات تثبت للعالم أجمع مدى فعالية وكفاءة الاستراتيجية التنموية الشاملة التي تتبعها والمبنية على الاستثمار في التنمية البشرية وتحفيز الابتكار والتطوير والتحديث المستمر، ومدى تضافر الجهات الحكومية الاتحادية لدعم تنافسية الإمارات العالمية عبر تأسيس منظومة أساسها تطوير الكوادر الوطنية ورأس المال وبشكل يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية.



ان اتباع الامارات للمقاييس والمؤشرات الدولية فى تقييم أداء وتنافسية مؤسسات الدولة الحكومية الاتحادية والمحلية، يساعدها على تطوير الأداء فى تلك المؤسسات والارتقاء بالتنافسية العالمية للدولة، وتحقيق رؤية الإمارات 2021.

ان نتائج التقرير تشير إلى نجاح السياسات الاقتصادية فى دولة الإمارات، فى أن تضع لنفسها موطئ قدم راسخة بين مصاف الاقتصادات العالمية الكبرى.